الموازن في اللغة العربية... تكامل أم تعارض؟

عبيد بن أحمد بن عبيد المالكي

أستاذ مساعد اللغة العربية (النحو والصرف)

جامعة الباحة - اللغة العربية

الآداب والعلوم الإنسانية

مستخلص. تشكّلت الصورة النهائية لهذا البحث من مقدّمة، وثلاثة مباحث، هي:

الأول: الميزان الصّرفي.

الثاني: الميزان العروضي.

الثالث: الميزان التصغيري.

ثم الخاتمة، وفهرسي المصادر والمراجع، والموضوعات.

هذا وقد سعى البحث إلى استعراض تلك الموازن؛ ليجيب عن سؤال مشكلته، التي تكمن في صورة العلاقة بينهما، هل هي تكاملية أو تعارضية؟

ولكي يصل البحث إلى لبّ تلك المشكلة، فقد جمع بين المنهجين الوصفي والتحليلي، وبعد أن توافرت للبحث ما أشير إليه، فقد توصل إلى أن هذه الموازن الثلاثة متكاملة غير متعارضة، وإن تعارضت فهو تعارض توازي لا تداخل؛ لأن لكل وزن منها طريقته وغايته، هذا والله الموفق.

الكلمات المفتاحية: الميزان - العربية - الصرف - العروض - التصغير - التكامل - التعارض.

المقدّمة

والعروضي، والتصغيري، واشتركت الموازن الثلاثة في

اشتقاقها من (فعل)، وقد تتفق هذه الموازن وقد

تختلف، ولذا تتبلور مشكلة البحث في الإجابة عن

السؤال الآتي: ما العلاقة بين الموازن الثلاثة؟ وهل

وضع علماء اللغة العربية موازن عدّة في علوم

مختلفة، لكل ميزان منها غرض يخدم العلم الذي وضع

من أجله الميزان، فوضعوا لذلك الميزان الصرفي،

هي تكاملية أو تعارضية؟

هذا وقد استفدت من دراسة أ. د أحمد محمد عبد الدايم (الميزان الصرفي.. نظرة جديدة)، في فكرة المقارنة بين الموازين الثلاثة، واختلفت معها في أن دراسة أ.د أحمد محمد عبد الدايم زادت الوزن المقطعي، وهو ليس بوزن كما اصطلح عليه، وأيضاً قارنت بين الموازين الثلاثة وبعضها، وليس بين الميزان الصرفي والعروضي، والميزان الصرفي والتصغيري كما فعل.

ومن دراسة د. سليمة جبار (الوزنان التصريفي والتصغيري في اللغة العربية.. رؤية في تيسير الصرف العربي) وافقت دراستي معها في أنه لا يوجد تشابه بين الوزنين الشعري والتصغيري، وربما يكون التشابه - إن وجد - في أن كلاً منهما يستبعد الأصل الاشتقاقي، وخالفتهما في التوصيات؛ حيث أوصت بالاستغناء عن صيغ التصغير الثلاث، وأن يكون الوزن التصغيري هو نفس الوزن التصريفي، ورأيت ضرورة وجود الميزان التصغيري؛ لاختلاف الغرض الذي وضع من أجله عن الغرض الذي وضع من أجله الميزان التصريفي.

ودراسة الباحثة نادية رزيق (الميزان الصرفي وأثره في تطور اللغة العربية ونموها دراسة استقرائية تحليلية) التي درست العلاقة بين الميزان الصرفي والميزان العروضي، غير أن دراستها هدفت لغرض آخر وهو آثار الميزان الصرفي على تطور اللغة العربية ونموها، وبحثي عن العلاقة بين هذه الموازين وهل تتعارض أو تتكامل؟

ولكي يجيب البحث عن هذا السؤال فإنه يسعى إلى

استعراض ماهية تلك الموازين، ودراسة وجوه الاتفاق بينها، ووجوه الاختلاف أيضاً، للوصول للإجابة الرئيسية عنه، وهي العلاقة بينها هل هي متكاملة أو متعارضة؟ وللوصول أيضاً لإجابة مقنعة في هذا السياق، فقد جمع البحث بين المنهجين الوصفي والتحليلي، ومن هنا جاء عنوانه: (الموازين في اللغة العربية.... تكامل أم تعارض؟)

لينقسم البحث إلى مقدمة، وثلاثة مباحث:

تحدثت في **المبحث الأول**: عن الميزان الصرفي، وفي **المبحث الثاني**: عن الميزان العروضي، وفي **المبحث الثالث**: عن الميزان التصغيري، ثم كانت خاتمة البحث، وفيها النتائج والتوصيات، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

هذا، وأسأل الله التوفيق والسداد في تقديم ما يُفيد وينفع دارسي العربية ومحبيها، إنه نعم الموفق والمعين.

الباحث

المبحث الأول الميزان الصرفي

الميزان الصرفي قالب وضّعه العلماء لمعرفة أحوال الكلمة، وما فيها من زيادة أو حذف أو تبديل، وإذا نظرنا لتعريف العلماء للوزن الصرفي لم نجد تعريفاً دقيقاً عندهم، فقد اهتموا ببيان كيفية الوزن دون وضع تعريف معين يوضح حدود هذا المصطلح، ونراهم تارة يعبرون عنه بالتمثيل، وتارة بالصيغة، وتارة بالوزن، نجد مثلاً ابن مالك يعرفه بأن "وزن الكلمة أن تقابل أول أصولها بفاء، وثانيها بعين، وثالثها ورابعها وخامسها بلامات، ويعطى المقابل به

على هذا الأصل.

والثاني: أنهم بنوا هذا المعيار من مخارج الحروف الثلاثة وهي: الشفتان ووسط الفم والحلق؛ فالفاء شفوية، والعين حلقيّة، واللام من وسط الفم⁽⁴⁾.

ويوضّح ابن عصفور الغرض من اختيار لفظ (فَعَل) دون غيره للميزان بقوله: "فإن قيل: فلم كنوا عن الأصول بالفاء والعين واللام؟ فالجواب أن الذي حملهم على ذلك أن حروف الفعل "أصول، فجعلوها لذلك في مقابلة الأصول.

فإن قيل: فهلاً كنوا عن الأصول بغير ذلك من الألفاظ التي حروفها أصول، كـ"ضرب" مثلاً؛ ألا ترى أن الضاد والراء والباء أصول؟ فالجواب أنهم لما أرادوا أن يكنوا عن الأصول كنوا بما من عادة العرب أن تَكْنِي به، وهو "الفعل"؛ ألا ترى أن القائل يقول لك: هل ضربت زيداً؟ فتقول: فَعَلْتُ. وتكني بقولك "فعلت" عن الضرب⁽⁵⁾.

كما أن هناك سبباً آخر، وهو أن حروف (فَعَل) كلها صحيحة ليس فيها حرف معتل يتعرض للحذف أو القلب.

ولنا هنا وقعة؛ فإن العلماء حين اختاروا لفظ (فَعَل) لم يكن مقصوداً لذاته، وإنما هو القالب الذي رأوا أنه يعبر عن كل الأفعال؛ سواء أكانت أفعال الجوارح أم القلوب، فكلها يصدق عليها أنه فعل، لكن هذا لا يصدق على الأسماء، فحين نزن كلمة (أَسَد) بأنها على وزن فَعَل، فليس ثمة مناسبة بينهما، لكن يمكن أن يُعْتَذَر عن هذا

ما للمقابل من حركة وسكون ومصاحبة مزيد غير مغير عن حاله ومحاله⁽¹⁾. وكما ترى فكلامه وصف كيفية الوزن أكثر منه تعريفاً جامعاً مانعاً.

ويقول ناظر الجيش: "لما راموا وزن الكلمة قابلوا أول أصولها بفاء، وثانيها بعين، وثالثها ورابعها وخامسها بلامات؛ فلهذه المقابلة يُسمّى أول الأصول فاءً، وثانيها عيناً، وثالثها لاماً، وكذا رابعها وخامسها إن كانا، وأشار بقوله: مسوّى بينهما، إلى أنه يسوى بين الوزن والزنة في الحال والمحل ومصاحبة زائد. أما الحال: فالمراد به الحركة والسكون فيعطى المقابل به ما للمقابل منهما⁽²⁾.

وقد اختار العلماء أن يكون الوزن ثلاثياً؛ لأن الثلاثي أكثر أبنية الكلمات العربية، لسهولة وخفته عليهم، يقول ابن يعيش: "فإن قيل: ولم كان الميزان ثلاثياً، ولم يكن رباعياً ولا خماسياً؟ قيل: لكثرة تصرف الثلاثي، ولأنه لو جعل رباعياً أو خماسياً لم يمكن وزن الثلاثي به، إلا بإسقاط شيء منه، فجعل ثلاثياً، وإذا وزن به ما فوق ذلك كررت اللام؛ لأن احتمال الزيادة أسهل من احتمال الحذف⁽³⁾.

وقد اختاروا له مادة (فعل) لأمر عدة كما يقول العكبري: "وإنما قابلوا الحروف الأصول بالفاء والعين واللام دون غيرها من الحروف لوجهين؛ أحدهما: أن التصريف في الأصل من أحكام الأفعال، فلما أرادوا اعتبارها جعلوا المعيار لذلك حروف الفعل تنبيهاً

(1) ابن مالك، محمد، إيجاز التعريف في علم التصريف، (84-85).

(2) ناظر الجيش، محمد، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، (10/4901).

(3) ابن يعيش، أبو البقاء، شرح الملوكي في التصريف، (294).

(4) العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، (2/220-221).

(5) ابن عصفور، أبو الحسن، الممتع الكبير في التصريف، (206).

قولك: الهمزة من أحمد زائدة، وسائر حروفه أصول، وكان أخصر منه⁽⁴⁾.

وزاد ابن عقيل أيضًا بيان محل الأصل ويعني به القلب المكاني، فقال: "والقصد بالوزن على هذا الوجه: تعريف الأصلي من الزائد، في الأكثر، باختصار، وبيان محل الأصل"⁽⁵⁾.

وذكر الشيخ خالد الأزهرى ثمانية أمور تستفاد من الوزن، حيث يقول: "وفائدة الوزن بيان أحوال أبنية الكلم في ثمانية أمور: الحركات، والسكنات، والأصول، والزوائد، والتقديم، والتأخير، والحذف، وعدمه"⁽⁶⁾.

ويجب أن نلفت الانتباه هنا إلى أن الميزان يراعي الأصل المفترض، حتى لو أدى لتجاوز حروف قد لا تتجاوز في كلام العرب؛ لأنه ليس موضوعًا لإدخال كلمات جديدة في العربية، وإنما لتمثيل الموجود؛ ليعلم الأصلي من الزائد، فنجدهم مثلًا يزنون (جَحَنَلْ) بَعَنَلْ، مع أن العرب لا تنطق النون الساكنة قبل اللام مظهرة بل تدغمها، وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله: "وذلك كقولهم في التمثيل من الفعل في حبنطى: فعنلى. فيظهرون النون ساكنة قبل اللام. وهذا ليس موجودًا في شيء من كلامهم، ألا ترى أن صاحب الكتاب قال: ليس في الكلام مثل قنرٍ وعنل؟ ونقول في تمثيل عَرَنَد: فَعَنَل وهو كالأول. وكذلك مثال جَحَنَل: فَعَنَل ومثال عَرَنَقَصان: فَعَنَلان.

وهذا لا بد أن يكون هو ونحوه مظهرًا، ولا يجوز

بما قاله السيوطي: "اصطلح النحويون على أن يزنوا بلفظ الفعل، لمّا كان الفعل يعبر به عن كل فعل، وكانت الأفعال لها ظهور الزيادة والأصالة بأدنى نظر، ثم حملوا الأسماء عليها في أن وزنوها بالفعل"⁽¹⁾.

وتوضح د. خديجة الحديثي سبب تسمية (فعل) وما تغير منها ميزانًا وزنة حيث تقول: "أما لماذا سميت (فعل) وما تغير منها تبعًا للكلمة (وزنًا) أو (زنة)؛ فلأن لفظ (فعل) صيغ لبيان الهيئة المشتركة أو الوزن المشترك بين الكلمات بالصفة التي يقال لها الوزن، فكما أن الوزن الذي نستعمله في السلع مقدار معين يبين به الكمية المشتركة بين الأشياء، ونسبة بعضها من البعض الآخر ومقداره، كذلك جعلت (فعل) الصورة أو الهيئة التي تقاس بها هيئة كلمة ومقدارها بالنسبة إلى كلمة أخرى... فلما كان المراد من صوغ (فعل) الموزون به مجرد الوزن سميت (وزنًا) و(زنة)..."⁽²⁾

فائدة الميزان الصرفي:

وفائدة الميزان معرفة الأصلي من الزائد على طريق الاختصار، وقد أوضح هذا الغرض الثمانيني حيث يقول: "لأن الغرض بالوزن أن يُعرَفَ الأصلي من الزائد"⁽³⁾ ونجد ابن عصفور يؤيد هذا ويضيف الاختصار حيث قال: "فإن قيل: وما الفائدة في وزن الكلمة بالفعل؟ فالجواب أن المراد بذلك الإعلام بمعرفة الزائد من الأصلي على طريق الاختصار، ألا ترى أنك إذا وزنت أحمد بـ"أفعل" أغنى ذلك عن

(1) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (412/3).

(2) الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيوييه، (88-89).

(3) الثمانيني، عمر، شرح التصريف، (191).

(4) ابن عصفور، أبو الحسن، مصدر سابق، (206).

(5) ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، (29/4).

(6) الأزهرى، خالد، التصريح بمضمون التوضيح، (321/5).

وفعل، وحرف. فالحرف لا يوزن؛ لأن الغرض بالوزن أن يعرف الأصلي من الزائد، والحروف لا يُعرف لها اشتقاق ولا أصل أخذت منه فترد إليه؛ فلأجل هذا لم توزن. ألفاتها كلها أصول كألف "ما" و"لا" و"إلا" و"حتى" و"أما" وما أشبه ذلك، ولا يُحكّم على ألفاتها بالانقلاب عن ياءٍ ولا واوٍ ولا همزةٍ، ولا بأنها زائدة للإلحاق أو للتأنيث، لأنها لا يُعرف لها اشتقاق.

والذي يدخل في الوزن: هي الأسماء والأفعال، وإنما دخلتا في الوزن؛ لأنه يعرف اشتقاقهما وأصولهما والزيادة عليهما⁽³⁾.

ويستدل ابن عصفور على أن الحرف لا يدخله التصريف بأن "ما" و"لا" لو كانت الألف منقلبة فيهما عن واوٍ أو ياءٍ لظهرتا لسكونهما، كما استبعد ما عجمته شخصية، وأسماء الأصوات، حيث يقول: "اعلم أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء. وهي: الأسماء الأعجمية التي عجمتها شخصية، كـ"إسماعيل" ونحوه؛ لأنها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة. والأصوات كـ"غاق" ونحوه؛ لأنها حكاية ما يصوت به، وليس لها أصل معلوم. والحروف، وما شُبّه بها من الأسماء المتوعدة في البناء، نحو "من" و"ما"؛ لأنها لافتقارها بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها. فكما أن جزء الكلمة، الذي هو حرف الهجاء، لا يدخله تصريف فكذلك ما هو بمنزلته.

وقد جاءت بعض الكلمات المبنية مشتقةً، نحو "قَطُّ"؛

إدغام النون في اللام في هذه الأماكن؛ لأنه لو فعل ذلك لفسد الغرض. وبطل المراد المعتمد... وبهذا تعلم أن التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد⁽¹⁾.

الألفاظ الخاضعة لقانون الميزان:

ليس كل الكلمات خاضعة للوزن، وإنما يوزن ما يعرف اشتقاقه؛ فالحروف لا توزن ولا الأعجمي غير المعرب، ولا الأصوات، وكذا أسماء الأفعال، والأسماء المبنية بناء لازماً، وإنما يوزن الأسماء المتمكنة، والأفعال؛ لأن الغرض إنما هو معرفة الأصلي من الزائد، حيث يقول ابن جني: "أول ما في هذا أن يسأل فيقال: لِمَ لم يذكر الحروف في هذا الموضع مع الأسماء والأفعال؟ وما السبب في ذلك؟ والجواب: أنه إنما قصد أن يمثل الأسماء والأفعال؛ ليُرى أصلها من زائدها؛ لأنها مما يُصرّف ويشتق بعضها من بعض، والحروف لا يصح فيها التصريف ولا الاشتقاق؛ لأنها مجهولة الأصول، وإنما هي كالأصوات نحو صَهْ ومَهْ ونحوهما، فالحروف لا تمثل بالفعل؛ لأنها لا يعرف لها اشتقاق، فلو قال لك قائل: ما مثال: هلْ أو قَدْ أو حتّى أو هَلْاً ونحو ذلك من الفعل لكانت مسألتة محالاً، وكنت تقول له: إن هذا ونحوه لا يمثل؛ لأنه ليس بمشتق، إلا أن تنقلها إلى التسمية بها، فحينئذ يجوز وزنها بالفعل، فأما وهي على ما هي عليه من الحرفية فلا تُصرّف⁽²⁾.

ويقول الثمانيني: "الكلامُ كُلُّه ثلاثة أقسام: اسمٌ،

(1) ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، (99/3).

(2) ابن جني، أبو الفتح، المنصف شرح كتاب التصريف، (7/1).

(3) الثمانيني، عمر، مصدر سابق، (191).

لأنها من "قَطَطْتُ" أي: قطعت؛ لأن قولك: "ما فعلته قطُّ" معناه: "فيما انقطع من عمري. وكذلك "ذا" و"ذي" و"الذي" ونحو ذلك، مما يدخله التحقير، ويستعمل استعمال المتصرف، وليس ذلك بالكثير، وكلما كان الاسم من شبه الحرف أقرب كان من التصريف أبعد. ومما يدل ذلك، على أن الحرف لا يدخله تصريف، وجود "ما" و"لا" ونحوهما من الحروف؛ ألا ترى أن الألف لا تكون فيهما منقلبة، كالألف التي في عصا ورحى؟ لأنها لو كان أصلها واوًا أو ياءً لظهرتا؛ لسكونهما، كما ظهرتا في نحو: كي وأي ولو. فلو كان أصل ألف "ما" واوًا لقلت "مَوْ" ك"لو". ولو كان ياءً لقلت "مَيَّ" ك"كي"؛ لأن حرف العلة إنما كان يقلب، لو كان متحركًا وقبله مفتوح⁽¹⁾.

وهو يعني بالتصريف هنا الميزان وبيان المزيد والأصلي والمنقلب عن غيره.

كيفية الوزن:

اختلف العلماء في كيفية الوزن، فيرى جمهور البصريين أن يمثل الحروف الأصلية بحروف فعل، ثم ينظر للزائد إن كان من حروف الزيادة عبر عنه بنفس الحرف المزيد، وإن كانت الزيادة بتضعيف ضَعَف الحرف المقابل، مع اعتقادهم أن أصول الاسم إما ثلاثة وإما أربعة وإما خمسة، وأصول الفعل إما ثلاثة وإما أربعة. يقول ابن السراج: "واعلم أن النحويين قد جعلوا الفاء والعين واللام أمثلة للحروف الصحاح فيقولون: جَمَلٌ وزنه: فَعَلٌ وَجِمَالٌ: فِعَالٌ وَجَمِيلٌ: فَعِيلٌ وَعَجُورٌ:

فَعُولٌ وَصَارِبٌ: فَاعِلٌ .. فيوازنون الأصول بالأصول من الفاء والعين واللام، وينطقون بالزوائد بألفاظها، فإذا قالوا: فاء هذا الحرف واو أو ياء؛ فإنما يعنون أن أول حرف منه أصلي واو أو ياء، وكذلك إذا قالوا: عينه كذا أو لامه كذا، فإنما يعنون الثاني الأصلي الذي هو عين، والثالث الأصلي الذي هو لام، فإذا تكرر الحرف الأصلي بعد تمام الثلاثة كرروا اللام⁽²⁾.

ويقول ابن يعيش: "اعلم أنه لما مسَّت الحاجة إلى معرفة الأصل من الزائد لما يُبْتَنَى على ذلك من مسائل التصغير والتكسير وغيرهما، احتاطوا في سمة ذلك، بأن جعلوا للكلم مثالًا كالميزان، قابلوا الأصل فيه بالفاء والعين واللام، وجأؤوا بالزائد نفسه ألبتة محكيًا. ويكون نظم الحركات والسكون في المثال كنظمها في الممثل⁽³⁾، فوزن صَرَبَ فَعَل، ووزن صَارِبَ فَاعِل، ووزن مَضْرُوبَ مَفْعُول، ووزن قَدَمَ فَعَل.

في حين يرى الكوفيون أن الأصول ثلاثة فقط، فما زاد عن ثلاثة فهو زائد، واختلفوا في وزنه كما يوضح ذلك أبو حيَّان بقوله: "وقد اصطلح النحاة على أن يزنوا بلفظ الفعل، فقابلوا أول الأصول بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللام؛ فإن زادت الأصول كررت اللام عند البصريين، ومذهب الكوفيين أن نهاية الأصول ثلاثة، وما زاد على الثلاثة حكموا بزيادتها، واختلفوا فقائل: لا يزن، وقائل: يزن وينطق في الوزن بلفظ الزائد، وقائل: يزن وتجعل الزائد ما قبل الآخر،

(2) ابن السراج، أبو بكر، الأصول في النحو، (244/3).

(3) ابن يعيش، مصدر سابق، (290).

(1) ابن عصفور، مصدر سابق (35).

لفظت بالزائد في المثال، فتقول في كتاب: فَعَل، فتضع موضع الأصول حروف فعل، ويكون الألف ملفوظاً به كما كان، وكذا تقول في ضَرُوب: فَعُول... وعلى هذا تجري الزوائد التي ليست من حروف التركيب، فأما ما كان من حروف التركيب، نحو أن تقول: ضَرَبَ، وقَتَلَ، فتكرر الراء والتاء وهما مما ركب عليه الكلمة، ففيه مذهبان:

الأظهر الأكثر أن تقول: فَعَل، فتكرر في المثال الحرف الذي هو بإزاء الحرف المكرر كتكرير العين مجرياً له مجرى تكرير الراء في ضَرَبَ.

والمذهب الثاني: أن يلفظ بالزائد المكرر، فتقول في قَتَلَ: فَعَتَلَ، وفي ضَرَبَ فَرَعَلَ، كما قلت في قَاتَلَ وضَارَبَ: فاعَل، وذلك أنك قصدت اللفظ بالزائد كما هو، ولا يكون الوجه الأول في نحو: قَاتَلَ؛ لأن الألف ليس بحرف من حروف التركيب فتكرر العين له مثلاً...⁽³⁾.

أما ما عليه الجمهور فهو المذهب الأول الذي ذكره الإمام عبد القاهر، يقول ابن جني: "فالأصول يقابل بها في المثال: الفاء، والعين، واللام. ويُلفظ بالزائد بعينه لفظاً في المثال، ولا يقابل به فاء ولا عين ولا لام... فإن تكرر الثاني من الأصول وهو العين كررت في المثال العين بإزائه، فتقول في "ضَرَبَ: فَعَلَ" فتتقل العين من "فَعَلَ"؛ لأنها بإزاء الراء من "ضَرَبَ"، فإن تكرر الأصل الثالث وهو اللام، كررت في المثال اللام بإزائه، فتقول في "ضَرَبَ: فَعَلَ" جئت في المثال

فيجعل وزن «جعفر»: فعلاً، وقائل: يزن كوزن البصريين مع اعتقاد ما زاد على ثلاثة، ولذلك كرر اللام، وقال الفراء: إن بقي حرف تركه بلفظه، فوزن جعفر: فعَلر إن جعلت الثلاثة في مقابلة الفاء والعين واللام؛ وإن جعلت الثلاثة الأخيرة في مقابلتها قلت: جعفل، أو في مقابلة الأولين والأخيرين قلت: فعفل⁽¹⁾.

ويقول الشيخ خالد الأزهرى: "والثاني: أن ما زاد على الثلاثة زائد، قاله الكوفيون، بناء على قولهم: إن منتهى الأصول ثلاثة كما تقدم عنهم، ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه لا يوزن؛ لأنه لا يدرى كيفية الوزن.

والثاني: أنه يوزن، ويقابل آخره بلفظه.

والثالث: أنه يوزن ويقابل الذي قبل آخره بلفظه، وهو مبني على أن الزائد هل هو الآخر أو ما قبله؟ فالفراء على الأول، والكسائي على الثاني.

فهل "جعفر": "فعَل" كما يقول البصريون، أو "فعَلر" بزيادة الراء، أو "فعفل" بزيادة الفاء، أو لا يدرى ما هو؟ أقوال أربعة⁽²⁾.

بينما يرى جمهور البصريين أن يعبر عن الزائد بلفظه في حروف الميزان إن كان من حروف الزيادة العشرة (سألتمونيها)، فإن كانت زيادة تكرير كررنا الحرف المقابل في الميزان، فإننا نرى الإمام عبد القاهر يخالف هذا حيث يقول: "... وإذا مثلت الكلمة

(1) الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، (28/1-29).

(2) الأزهرى، مصدر سابق، (323/3).

(3) الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح التكملة، (1185/3-1186).

أخرى، فنراهم يعتدون بالقلب المكاني وبال حذف، فوزن
أيس عندهم عَقْل، إذ الأصل يَيْس، ووزن جَاه عَقْل، إذ
الأصل وجه، ووزن قم: قَل، إذ حذفت عينه، لكن لا
يعتدون بالإبدال والإعلال، يقول د. الخطيب: "إذا وقع
إبدال في أحد أحرف الكلمة الموزونة فإن ذلك لا يؤثر
في الميزان، ولا يغير من صورته، ومن أمثلة ذلك:
تُراث، وزنه: فُعال وأصل هذا اللفظ: وُراث فهو من
ورث، فأبدل من الواو تاء، ولكن الوزن لم يتغير فيه
شيء".⁽³⁾ وقد مر بنا أن عبد القاهر أجاز أن يقال في
وزن قال: فال، ووزن اضطرب عندهم: افتعل؛ لأن
أصلها اصتبر، ومر بنا أيضًا أن الرضي قال إن
وزنها: افطعل، فاعتد بالإبدال هنا، أما الإدغام فإنه
أيضًا لا يُعتد به فوزن رَدَّ فَعَل، بخلاف تضعيف
الحرف فإنه يعتد به فوزن كَلَّم فَعَل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الميزان الصرفي قد يوافق
لفظ الكلمة الموزونة قليلًا، وقد يخالفها وهو الكثير، فلو
نظرنا مثالًا لوزن كلمة (ع) وهي فعل الأمر من وعى
تجده: (ع)، وذلك لأن العين هي الموافقة لعين الميزان،
وقد ذكرت أن الحذف يعتد به في الميزان عندهم، وكذا
وزن كلمة فَعَل: فهي فَعَل أيضًا.

ويسوقنا الحديث في هذا السياق للتفريق بين الصيغة
الصرفية والميزان الصرفي، إذ يقول د. تمام بعد أن
ضرب مثالًا لإيضاح الفرق بينهما:

"التفريق بين الصيغة وهي "مبنى صرفي"، وبين
الميزان وهو "مبنى صوتي" تفريق هام جدًّا، له من

بلاطين، لما كان في ضَرْبٍ باءان، فإن تكرر
الأصْلان كلاهما، كررت في المثال العين واللام
كلتيهما، تقول في "ضَرْبٍ: فَعْلَل" زدت عَيْنًا وَلَا مَّا
لما زدت في "ضَرْبٍ" راء وباء، والفاء لم تكرر في
كلام العرب إلا في حرف واحد، وهو "مَرْمِيس..."⁽¹⁾.

ومن الملاحظ أيضًا أن الرضي خالف الجمهور،
وأجاز أن يعبر عن لفظ البدل بمثله، فيقال في وزن
اضطرب افطعل، حيث يقول: "قوله "ويعبر عن
الزائد بلفظه": أي يورد في الوزن الحرف الزائد بعينه
في مثل مكانه، كما تقول: مَضْرُوب على وزن
مَفْعُول. قوله "إلا المبدل من تاء الافتعال" يعني
تقول في مثل اضْطَرَبَ وَازْدَرَعَ: افْتَعَلَ، ولا تقول:
افْطَعَلَ ولا افْدَعَلَ، وهذا مما لا يُسَلَّم، بل تقول:
اضْطَرَبَ على وزن افْطَعَلَ، وَفَحَضَطَ وزنه فَعَطَطَ،
وهَرَأَقَ وزنه هَفَعَلَ، وَفَقِيمَجَّ وزنه فُعِيلَجَّ، فيعبر عن
كل الزائد المبدل (منه) بالبدل، لا بالمبدل منه.

وقال عبد القاهر في المبدل عن الحرف الأصلي: "
يجوز أن يعبر عنه بالبدل، فيقال في قال: إنه على
وزن فال. انتهى"⁽²⁾.

ومن الجدير بالذكر أن هناك تغييرات تطرأ على أصل
الكلمة من تغيير لحرف بدل حرف، وهو ما يسمى
الإبدال والإعلال، أو تغيير لمكانه وهو ما يسمى القلب
المكاني، أو تغيير لحركته وهو ما يسمى بالإعلال
بالنقل، وهذه التغييرات التي تدخل على أصل الكلمة
تراهم يعتدون بها في الميزان تارة، ولا يعتدون بها تارة

(1) ابن جني، المنصف، (12/1).

(2) الإستراباذي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، (18/1).

(3) الخطيب، عبد اللطيف، المستقصى في علم التصريف (64/1).

الميزان العروضي والميزان التصغيري، ودراسة العلاقة بينها. ونشير هنا إلى أن أصول الكلمة ليست دائماً محل اتفاق، فقد يحدث اختلاف حول أصل الكلمة وما فيها من زيادة أو أصول ويترتب عليه أن يختلف الوزن، فمثلاً كلمة (شيطان) اختلف في أصلها هل هي من شيط أو من شطن؟ فيكون أصولها الشين والياء والطاء، أو الشين والطاء والنون، وبناء عليه يكون وزنها فَعْلان، أو فَيْعال، ولهذا أمثلة كثيرة في كتب النحاة والصرفيين، والاختلاف فيها راجع للاختلاف في أصول الكلمة الموزونة.

وبعد معرفة ما سبق نتوقف لنسأل: هل يحقق الميزان الصرفي سواء بطريقته الكوفية أو البصرية الغرض الذي أنشئ من أجله؟

وللإجابة عن هذا السؤال ننظر للغرض الذي وضع من أجله الميزان، ومر بنا أقوال العلماء في ذلك، والذي يدور حول معرفة الزائد من الأصلي في الكلمة، ونرى أن الميزان نجح في هذا إلى حد كبير جداً، لكن لا يكفي في معرفة كل أصول الكلمات؛ إذ رأينا اختلافهم حول وزن كلمة شيطان مثلاً، وغيرها كثير، ومن هنا يمكن القول: إن الميزان الصرفي أفاد إلى حد مقبول في تحقيق الغرض الذي وضع من أجله، ودل القارئ أو السامع على معرفة الأصلي من الزائد في الكلمة الذي سينبني عليه أحكام أخرى في التصغير أو التكسير أو الصرف والمنع من الصرف وغيرها.

الأهمية ما يكون منها للتفريق بين علمي الصرف والأصوات.

وقد يتفق هيكل الصيغة في صورته مع هيكل الميزان، فالفعل (ضَرَبَ) صيغته (فَعَلَ) وميزانه (فَعَلَ) أيضاً، ولكنهما قد يختلفان كما رأينا في فعل الأمر (ق). على أن الصرفيين علقوا أمر اختلاف الصيغة والميزان على النقل والحذف فأبانوا ما يرد من ذلك في الميزان، مع التذكير دائماً بأن الصيغة تحكي قصة أخرى، أما مع الإعلال والإبدال فإن علماء الصرف لم يحفلوا بالفروق بين شكل الصيغة وشكل المثال، بحيث إنهم زعموا في (قال) وهو ينتمي لصيغة (فَعَلَ) أنه على وزن (فَعَلَ) أيضاً، وليس على وزن (قَالَ)، وما إصرار علماء الصرف هنا على وحدة الصيغة والميزان بمجدٍ فتياً بالنسبة للأغراض العملية للتحليل الصرفي، بل من الأجدي أن نلقي على عاتق الصيغة بيان المبنى الصرفي الذي ينتمي إليه المثال، وأن ننوط بالميزان أمر بيان الصورة الصوتية النهائية التي آل إليها المثال، ولو اتحد هذا وذاك لغاب من تحليلنا أحد هذين الأمرين الهامين، ومن هنا أقترح أن التحليل الصرفي كما راعى النقل والحذف في الميزان ينبغي له أن يراعي الإعلال والإبدال أيضاً...⁽¹⁾.

ويتصل بالميزان الصرفي معرفة أبواب حروف الزيادة والإعلال، وليس غرضي في هذا البحث بيانها، وإنما بيان فلسفة الميزان الصرفي للمقارنة بينه وبين

(1) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها (145).

قراءة في مضامين النصوص:

تبين لنا من خلال استعراض النصوص السابقة ما يلي:

1- ليس للميزان الصرفي تعريف محدد للمصطلح، وإنما اهتم الصرفيون أكثر بتوضيح الوزن وكيفيته وما يعتد به الميزان وما لا يعتد، والغرض منه.

2- لم يتفق الصرفيون على عدد أصول الكلمة، ورأينا أن البصريين يعدّون أصول الكلمة ثلاثة أو أربعة أو خمسة، في حين يرى الكوفيون أن الأصول ثلاثة فقط وما زاد عنها فهو زائد.

3- يترتب على الخلاف في عدد أصول الكلمة اختلاف في طريقة الوزن، فالبصريون يعبرون عن أصول الكلمة بالفاء والعين واللام، وإن زادت الأصول عن ثلاثة كررت اللام، في حين يرى الكوفيون أن الأصول ثلاثة، ثم اختلفوا فيما زاد فیری بعضهم أن يعبر عن الزائد بلفظه وبعضهم قال لا يوزن.

4- لم يتفق البصريون كذلك على طريقة الوزن فيما كان فيه إبدال، فالجمهور يرى ألا يعتد بالإبدال، ويرى الرضي أن المبدل من تاء الافتعال يعبر عنه بلفظه، ويجيز الإمام عبد القاهر أن يعبر عن المبدل بمثله فيجيز في وزن قال: فال، وتبعه من المحدثين د. تمام حسان، طلباً للتفريق بين الصيغة الصرفية والميزان الصرفي.

5- يتعامل الصرفيون مع الميزان الصرفي من

أجل معرفة الزائد والأصلي، وما طرأ على اللفظ من تغييرات يظهر أثرها في الميزان، ولذا يحقق لهم الميزان الغرض الذي وضع من أجله إلى حد كبير.

المبحث الثاني

الميزان العروضي

مثلاً وضع الصرفيون ميزاناً للصرف؛ لبيان حروف الكلمة وما فيها من أصلي أو زائد أو مبدل من غيره، فقد وضع العروضيون ميزاناً للشعر لمعرفة نوع البحر وما يجوز فيه من زحافات وعلل أو لا يجوز، وتراكيب التفاعيل فيها، وما يجتمع منها أو لا يجوز اجتماعه، وإن كان الصرفي يتعامل مع الكلمات باعتبار كل كلمة وحدة مستقلة وينظر لحروفها، فإن العروضي يتعامل مع مقاطع لا مع كل كلمة وحدها، مثلاً يوضح ذلك د. أحمد عبد الدايم بقوله: "العروضي غير الصّرفي في تعامله مع وحدات اللغة، حيث إنّ الصّرفي ينظر إلى الكلمة باعتبارها وحدة مستقلة لا علاقة لها بما قبلها أو بما بعدها.

أمّا العروضي، فإنه يقطع الجملة (البيت الشعري) مقاطعَ توازي أوزانه، ولا عبء للكلمة عنده، وإنما قد يكون مقطعه مكوناً من جزأين من كلمتين مختلفتين، أو مكوناً من كلمة وجزء من كلمة أخرى"⁽¹⁾.

كما لا يُعنى العروضيون بالحروف الأصلية أو الزائدة أو المبدلة، فالعروضي يهتم بالحركة والسكون فقط، وكل ما ينطق من حيث هو متحرك أو ساكن،

(1) عبد الدايم، أحمد، الميزان الصرفي نظرة جديدة.

وأهمها: حراسة كتاب الله حتى لا يتهم بأنه شعر، وحراسة نسب الشعر عن مخالطة غيره، وتمييز الأجناس عن بعضها، يقول السخاوي: "قلو كان الشعر على هذا مجهولاً عندنا غير معروف، وكان أمره مغطى عنا غير مكشوف، لم يؤمن على بعض الأغبياء أن يرتاب في القرآن إذا سمع مقالة الكفار فيه، فيظنه من الشعر؛ لأننا لا نعرف الشعر ولا ندره، فكان من جملة حراسة الله تعالى لكتابه، وسد أبواب العناد عنه وقطع أسبابه، أن ألهم واضع العروض طريقاً أفضت إلى حصر أجناس الشعر وأنواعه، وأدت إلى ضبط قوانينه مع تشعبه واتساعه، فتميز حتى صار منظوراً إليه، وتحيز حتى وضعت الأيدي عليه، فليست فائدة العروض إذن بالحقيرة، ولا منفعتها بالتافهة اليسيرة.

وفائدة أخرى: وهي حراسة نسب الشعب عن مخالطة الدعي وممازجة الغريب الأجنبي.

وفائدة ثالثة: وهي أن الشاعر بهذا الميزان يميز الأجناس، فلا يخفى عليه الشبيهان بوجه من الأجناس"⁽⁴⁾.

ويضيف الإسنوي فوائد أخرى إذ يقول: "... وأما فائدته فأمر:

أحدها: معرفة الأوزان الصحيحة من الفاسدة لمن لا يزن بطبعه.

ثانياً: معرفة ما يجوز مما لم يقبله الطبع السليم كالضرب الثالث من الطويل إذا لم يقبل ما قبله.

ثالثها: عكسه...

ولا ينظر للمحذوف سواء حذف نطقاً فقط أو حذف نطقاً وكتابة، فالذي يعنيه هو الصوت المنطوق فقط وهل هو متحرك أو ساكن؟

وقد وضع الخليل علم العروض من أجل الوصول لميزان الشعر وضبطه، ولذا يستعمل العلماء علم العروض بمعنى ميزان الشعر، يقول الجوهري: "والعروض: ميزان الشعر؛ لأنه يعارض بها"⁽¹⁾، كما يوضح ذلك ابن دريد بقوله: "ومنه عروض الشعر؛ لأنه يعارض به الكلام والشعر الموزون"⁽²⁾.

وكذلك عد التبريزي العروض هي ميزان الشعر للحكم على الشعر أهو صحيح أم سقيم؟ حيث يقول: "اعلم أن العروض ميزان الشعر، بها يعرف صحيحه من مكسوره... وأصل العروض في اللغة الناحية... فيحتمل أن يكون سمي هذا العلم عروضاً؛ لأنه ناحية من علوم الشعر، وقيل: يحتمل أن يكون سمي عروضاً؛ لأن الشعر معروض عليه، فما وافقه كان صحيحاً، وما خالفه كان فاسداً"⁽³⁾.

ومن هنا نعلم أن الخليل وضع علم العروض ميزاناً للشعر، وقد حدّد له مصطلحاته وتقسيماته وحدوده، وجعله لمن يريد أن ينسج على منوال شعر العرب مقياساً، فيعرض شعره عليه فإن وافقهم كان صحيحاً، وإن خالفهم كان سقيماً.

فائدة الميزان العروضي:

ذكر العلماء الغرض من الميزان العروضي وفائدته،

(1) الجوهري، أبو نصر، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (عرض).

(2) ابن دريد، أبو بكر، جمهرة اللغة، مادة (رضع).

(3) التبريزي، الخطيب، الكافي في العروض والقوافي، (17).

(4) السخاوي، علي، إذهاب العروض بإذهاب الغموض، (27-28).

قول العروضيين إنها ثمانية فتسامح منهم؛ لأنهم استغنوا عن الشيء بما هو على شكله ووزنه، استغناء عدد لا استعمال⁽⁵⁾.

كيفية الوزن:

يوضح المحلي كيفية الوزن العروضي بقوله: "فإذا أردت أن تزن بيتاً وتقطعه على مقدار الأجزاء التي يوزن بها، فطريقه أن تنظر في أول البيت، فإن كان أوله سبب بعده وتد فاعرض عليه من الأجزاء ما أوله سبب بعده وتد، وإن كان أوله سببان خفيفان أو ثقيل وخفيف بعدهما وتد فاعرض عليه من الأجزاء مثله، وإن كان أوله وتد مجموع بعده سبب أو سببان فاعرض عليه مثله، ولا تزال تمتحن متحركات أول البيت وسواكنه ومتحركات الأجزاء وسواكنها حتى تجد ما يوافق أول البيت، ثم ضع أول حرف في البيت بإزاء أول حرف في الجزء، وثانيه بإزاء ثانيه، تقابل المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن حتى تستنفذ من حروف البيت عدد حروف الجزء، ثم قف عند ذلك، سواء أكان وقوفك على آخر الكلمة أم على بعضها، وهذا الوقوف يسمى التقطيع؛ لأنك قطعت من البيت حروفاً على مقدار الجزء الذي وزنت به..."⁽⁶⁾

وقد قسم العروضيون تلك التفعيلات إلى مقاطع ووحدات هي السبب والوتد والفاصلة، يقول ابن جني: "وأعلم أن شعر العرب مركب من سبب ووتد وفاصلة، فالسبب على ضربين خفيف وثقيل، فالخفيف: حرف متحرك بعده حرف ساكن نحو: (هَلْ) و(بَلْ) و(قَدْ)،

رابعها: الأمن من تداخل البحور، فقد وقع فيه جماعة من الفحول سماهم ابن القطاع وغيره"⁽¹⁾.

وإذا كان الصرفيون قد وضعوا مادة (فعل) ميزاناً للثلاثي، ثم تكرر اللام إن كانت أصلاً، أو يزداد الحرف الزائد بعينه عليها، فقد وضع العروضيون ثماني تفعيلات أساسية للميزان، وهي مكونة من عشرة أحرف هي: (لمعت سيوفنا) اشتقوا منها التفعيلات الثماني التي تقوم عليها بحور الشعر، وهي كما وضحها التبريزي بقوله: "والأمثلة التي يُقَطَّعُ بها الشعر ثمانية: اثنان خماسيان وهما: فعولن، فاعلن، وستة سباعية، وهن: مفاعيلن، فاعلاتن، مستعلن، مفاعلتن، متفاعلن، مفعولات، وما جاء بعد هذا فهو زحاف له أو فرع عليه"⁽²⁾.

ونلاحظ أن كثيراً من القدماء يجعلون التفاعيل ثمانية فقط كما بيّنّا، ولذا يقول الزمخشري: "والتفاعيل: اثنان منها خماسيان، وستة سباعية..."⁽³⁾.

في حين يقسمها المحدثون وبعض القدماء إلى عشر تفاعيل هي الثماني السابقة، وزيادة فاع لاتن، ومستقع لن، كما في قول مصطفى محمود: "وقد كونوا منها عشرة ألفاظ تسمى التفاعيل وهي: فعولن، مفاعيلن، مفاعلتن، فاعلن، فاعلاتن، متفاعلن، مستعلن، مفعولات، فاع لاتن، مستقع لن"⁽⁴⁾.

ويعتذر الغنّابي عن تقسيم القدماء التفاعيل إلى ثمانية فقط بأن هذا تسامح منهم، حيث يقول: "فأما

(1) الإسنوي، جمال الدين، نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب، (78-79).

(2) التبريزي، مصدر سابق، (19).

(3) الزمخشري، أبو القاسم، القسطاس في علم العروض، (28).

(4) مصطفى، محمود، أهدى سبيل إلى علمي الخليل العروض والقافية، (24).

(5) الغنّابي، أبو العباس، نزهة الأبصار في أوزان الأشعار، (51).

(6) المحلي، محمد، شفاء الغليل في علم الخليل، (65-66).

(مستفعلن) فطم (فعلن).

وهذه التفعيلات (مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن) في كل شطر هي تفاعيل بحر البسيط؛ فاليبت إذن من بحر البسيط.

وإذا كان اللفظ في الصرف يطرأ عليه بعض التغيرات، بعضها يراعى في الميزان وبعضها لا، فإن التفعيلات في العروض يطرأ عليها بعض التغيرات أيضًا، تسمى بالزحافات والعلل، فتفعيلة مستفعلن مثلاً قد تصير متفعلن، أو مستعلن، أو متعلن، وليست كل هذه التغيرات جائزة، بل بعضها يجوز استعماله وبعضها لا، وبعضها يجوز استعماله في بحر معين دون بحر آخر، ولهذا تفصيلات كثيرة في علم العروض، ليس غرضنا من البحث التعريف بها.

وجملة التغيرات التي تطرأ على هذه البحور بالزحافات والعلل كما أوضحها العلماء هي أربع وثلاثون عروضا وثلاثة وستون ضرباً، كما ذكر ذلك الزنجاني حيث يقول: "للشعر خمسة عشر بحراً عند الخليل، وستة عشر عند الأخفش، ولها أربع وثلاثون عروضا، وثلاثة وستون ضرباً"⁽²⁾.

وقد يلتقي الوزن الصرفي مع الوزن العروضي، وقد يختلفان، فمثلاً (مستهتر) وزنها الصرفي مستفعلن، ووزنها العروضي مستفعلن، وكلمة (مساجد) وزنها الصرفي مفاعل، ووزنها العروضي مفاعل، وكلمة (مصايح) وزنها الصرفي مفاعل، ووزنها العروضي

والثقل: حرفان متحركان معاً نحو: (مَع) (لَكَ)، والوتد على ضربين: مجموع ومفروق؛ فالمجموع: حرفان متحركان بعدهما حرف ساكن، نحو: (أَجَل) (نَعَمْ) (لَقَدْ)، والمفروق: حرفان متحركان بينهما حرف ساكن نحو: (أَيْنَ) (كَيْفَ) (لَيْسَ)، والفاصلة على ضربين: صغيرة وكبيرة، فالصغيرة: ثلاثة أحرف متحركة بعدها حرف ساكن نحو: (ضَرَبْتُ) (دَخَلْتُ) (خَرَجْتُ)، والكبيرة: أربعة أحرف متحركة بعدها حرف ساكن نحو: (ضَرَبْتُ) (دَخَلْتُ) (خَرَجْتُ)"⁽¹⁾.

ويمثل لها بعض العروضيين بهذا المثال: "لَمْ أَرْ عَلَى ظَهْرِ جَبَلٍ سَمَكَةً" حيث تمثل "لَمْ" للسبب الخفيف، و"أَر" للسبب الثقيل، و"عَلَى" للوتد المجموع، و"ظَهْر" للوتد المفروق، و"جَبَلٍ" للفاصلة الصغرى، و"سَمَكَةً" للفاصلة الكبرى.

وبحور الشعر العربي (ستة عشر) بحراً مكونة من تلك التفاعيل السابقة، وهي:

الطويل، والمديد، والبسيط، والوافر، والكامل، والهزج، والرجز، والرمل، والسريع، والمنسرح، والخفيف، والمضارع، والمقتضب، والمجتث، والمتقارب، والمتدارك.

وإذا أردنا تطبيق الميزان العروضي على بعض أبيات الشعر نقول مثلاً في قول الشاعر:

وَالنَّفْسُ كَالطِّفْلِ إِنْ تَهْمَلَهُ شَبٌّ عَلَى حُبِّ الرِّضَاعِ وَإِنْ تَقْطَعَهُ يَنْفُطِمْ
وَالنَّفْسُ كَالطِّ (مستفعلن) طِفْلٌ إِنْ (فاعلن) تَهْمَلُهُ شَبٌّ (مستفعلن) ب عَلَى (فعلن)

حُب الرضا (مستفعلن) ع وَإِنْ (فاعلن) تَقْطَعُهُ يَنْ

(1) ابن جني، أبو الفتح، كتاب العروض، (60-61).

(2) الزنجاني، عبد الوهاب. كتاب معيار النظر في علوم الأشعار، (10).

كذلك أيضًا، و(كاتب) وزنها الصرفي فاعل، ووزنها العروضي: فاعلن، مع ضرورة الأخذ بالاعتبار ما ذكرناه من أن العروض لا ينظر للكلمة مفردة، وإنما للمقاطع الصوتية، فالكلمة قد يكون لها وزن لكن تركيبها مع أخرى في بيت شعر يجعل لها وزنًا آخر، انظر مثلاً لكلمة (كاتب) التي قلنا: إن وزنها الصرفي والعروضي فاعل، حين تجيء في بيت مثل هذا:

وما مِن كَاتِبٍ إِلَّا سَيْفِي وَيَبْقِي الدهرُ ما كَتَبْتَ يَدَاهُ

نلاحظ أن تقطيعه عروضيًا:

وما من كا: (مفاعيلن) تب إلا: (مفاعيلن) سيفي: (فعولن).

فلم تجئ لفظة (كاتب) وحدة مستقلة، وإنما قسمت إلى مقطعين، انضم كل مقطع منها لتفعيلة.

وإذا كان الصرفيون لا يزنون الكلمات المبنية بناء لازماً، ولا الأعجمي، ولا الحروف، فليس في العروض هذا، بل كل ملفوظ منطوق يوزن سواء كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً، فقد لاحظنا كيف خضعت كلمات (ما، من، إلا) للوزن العروضي الموسيقي، في حين أنها صرفياً لا توزن، ولا يعبر عنها بلفظ الميزان.

التكامل بين الوزن العروضي والوزن الصرفي:

يُلاحظ أن الوزن العروضي كان له تأثير في الوزن الصرفي، فأدى إلى نشأة بعض الصيغ الصرفية، ومن هذا وزن أفعال كاشمأز واخضال وهذا الوزن وإن نفاه جمهور الصرفيين فقد أثبتته أصحاب المعاجم، فوزن اشمأز عند الصرفيين أفعال، غير أن المعجميين يرون أن وزنها أفعال بزيادة الهمزة وأصلها أفعال، ولأن

الشعر يمنع التقاء الساكنين في غير الضرب فقد همز الشعراء الألف اللينة للخروج من هذه الإشكالية، وقد رصد د. رمضان عبد التواب هذه الظاهرة وبعد أن سجل كثيراً من هذه الألفاظ التي جاءت على هذه الصيغة وذكر شواهدا وأقوال أصحاب المعاجم فيها، قال: "وبعد فهذا أحد آثار الوزن الشعري على أبنية العربية، وهناك الكثير من الآثار الأخرى، فالوزن الشعري هو المسؤول مثلاً عن وجود (الكلال) إلى جانب (الكلل) بمعنى الصدر، و(درهم) إلى جانب (درهم)، و(خاتام) إلى جانب (خاتم) وغير ذلك مما سبق أن أشرنا إلى بعضه في الفصل السابق، وقد روى النحويون بعض الصيغ العربية، التي وردت على غير المألوف فيها والقياس الجاري في أمثالها، ووقفوا أمامها حيارى، وتكلفوا لها التأويل والتخريج، وفاتهم في كل ذلك أن السبب في مخالفتها المألوف، هو استخدامها في الشعر، ذلك الاستخدام الذي حولها عن أصلها لتتسجم مع الوزن الشعري، ثم خرجت من الشعر إلى النثر، وشاعت على الألسنة في صورتها الجديدة"⁽¹⁾.

وتتساءل الباحثة نادية رزيق قائلة: "ما الفرق بين الميزان الصرفي والميزان العروضي؟ وما أثره في ترقية وتطور وتنمية اللغة العربية فضلاً على وظيفته الأساسية وهو وزن الشعر"⁽²⁾، ثم تجيب قائلة: "قد يتبادر لنا الجواب أن كلاً من الميزان الصرفي والعروضي هما مقياسان يقومان بمعايرة الكلام

(1) عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، (224-225).

(2) رزيق، نادية، الميزان الصرفي وأثره في تطور اللغة العربية ونموها دراسة استقرائية تحليلية، (56).

6- الميزان الصرفي يعتني بالمحذوفات، بينما نجد الميزان العروضي يقف عند الحروف المنطوقة كلها.
7- نشاهد الميزان الصرفي يتناول الشعر والنثر على حد سواء، بينما يختص الميزان العروضي بالشعر فقط.
8- تتألف مادة الميزان الصرفي من ثلاثة أحرف هي (ف، ع، ل)، بينما تتكون تفعيلات الميزان العروضي من عشرة أحرف مجموعة في (لمعت سيوفنا).

9- مما يلاحظ أن أصول الكلمات باعتبار الميزان الصرفي في الأسماء ثلاثية ورباعية وخماسية، وفي الأفعال ثلاثية ورباعية، بينما تصل الأسماء بالزيادة إلى سبعة أحرف، على حين نجد الأفعال تبلغ ستة فقط، ولو نظرنا إلى أصول التفعيلات في الميزان العروضي لوجدنا أن اثنتين خماسية، وستاً سباعية.
10- الميزان الصرفي يختص بوزن الأسماء المتمكنة والأفعال، بينما يزن الميزان العروضي كل ما ينطق به اسماً أو فعلاً أو حرفاً.

11- يُلحظ التشابه بين الحروف الزائدة عند الصرفيين المجموعة في (سألتمونيها)، وبين حروف تقاعيل الميزان العروضي المجموعة في (لمعت سيوفنا)، فكلاهما عشرة أحرف، ولكن يلفت النظر إلى أن حرفي الهمزة والهاء ليستا من مكونات حروف تفعيلات الميزان العروضي، على حين نجد حرفي الفاء والعين ليستا من حروف الزيادة عند الصرفيين.

12- يُلاحظ التشابه بين تأثر الوزن الصرفي

الموزون، وبالتالي كلاهما أي الميزانان قد ساهما في تطور وتنمية المعجمية اللغوية العربية بشكل واسع، فالأول في مجال النثر، والثاني في مجال الشعر⁽¹⁾. ومن التكامل بين الميزان العروضي والصرفي أن الشاعر إذا أراد أن يستثمر لفظة ما في شعره سواء حشواً أو عروضاً أو ضرباً ويحتم عليه الوزن العروضي صيغة معينة، فإنه يجب أن يكون ملماً أولاً بالميزان الصرفي وما يستتبعه من اشتقاق الكلمات من بعضها؛ لكي يستثمرها بصورة صحيحة ولا يخرج عن أبنية العربية.

وقفة تأمل:

مما سبق نلاحظ تشابهاً واختلافاً بين الميزان الصرفي والميزان العروضي من نواحٍ عدة:

1- الميزان الصرفي يستخدم حروف فعل، وكذا الميزان العروضي يستخدم حروف فعل مع بعض الزيادات.
2- الميزان الصرفي يدخله الحذف والزيادة، وكذا الميزان العروضي يدخله الحذف والزيادة.
3- كلاهما تمثيل للكلمات بميزان اصطلاح عليه، فالأول يمثل الكلمة بحروف فعل، والثاني يمثل الحركات والسواكن بالتفعيلات العشر المصطلح عليها.

4- ينظر الميزان الصرفي إلى الكلمة بصفاتها كتلة مستقلة، بينما يتعامل معها الميزان العروضي وفق تقاعيله التي تجعلها مقاطع مختلفة.

5- الميزان الصرفي يعتني بالحروف الأصلية والزائدة، على حين يهتم الميزان العروضي بالحركات والسكنات.

(1) رزيق، نادية، المرجع السابق، (56).

وإنما فعلوا هذا من أجل الاختصار بحصر كل الأمثلة التصغيرية في ثلاث صيغ، ويوضح هذا الإستراياذي بقوله: "وقد ينكسر هذا الأصل الممهّد في أوزان التصغير، إذ قصدوا خَصَرَ جميعها في أقرب لفظ وهو قولهم: أوزان التصغير ثلاثة فُعِيل، وفُعِيل، وفُعِيل، ويدخل في فُعِيل دُرَيْهَم مع أن وزنه الحقيقي فُعِيلٌ، وأَسِيدٌ وهو أَفِيل، ومُطِيلٌ وهو مُفِيل، وَجُورِب وهو فُورِب، وَحُمَيْر وهو فُعِيل، ويدخل في فُعِيل عَصْفِيرٌ وهو فُعِيلٌ، ومُفَيْتِيحٌ وهو مُفِيل، ونحو ذلك، وإنما كان كذلك؛ لأنهم قصدوا الاختصار بحصر جميع أوزان التصغير فيما يُشترك فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات، لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها، فإن دُرَيْهَمًا مثلاً وأَحْمِرَ وَجْدِيلاً ومُطِيلًا تشترك في ضم أول الحروف وفتح ثانيها ومجيء ياء ثالثة وكسر ما بعدها، وإن كانت أوزانه في الحقيقة مختلفة باعتبار أصالة الحروف وزيادتها، فقالوا لما قصدوا جمعها في لفظ للاختصار: إن وزن الجميع فعيل، فوزنوها بوزن يكون في الثلاثي دون الرباعي، لكونه أكثر منه، وأقدم بالطبع، ثم قصدوا ألا يأتوا في هذا الوزن الجامع بزيادة إلا من نفس الفاء والعين واللام، إذ لا بد للثلاثي -إذا كان على هذا الوزن- من زيادة. واختيار بعض حروف "اليوم تنساه" للزيادة دون بعض تحكّم، إذ لو قالوا مثلاً أفعل باعتبار نحو أحيمر، أو مُفِيل باعتبار نحو مُجِيلِس، أو فُعِيل باعتبار نحو حُمَيْر أو غير ذلك كان تحكّمًا، فلم

بالحذف أو بحروف الزيادة التي تؤثر في الميزان الصرفي، وكذا تأثر الوزن العروضي بالزحافات والعلل سواء كانت بالزيادة أو النقصان أو تغيير الحركات، التي تؤثر في الميزان العروضي.

المبحث الثالث

الميزان التصغيري

وَضَعَ العلماء للتصغير ميزانًا خاصًا به يقوم على تمثيل كل الكلمات المراد تصغيرها بجعلها على أحد القوالب الثلاثة: فُعِيل، أو فُعِيل، أو فُعِيل، كما يقول سيبويه: "اعلم أنَّ التصغير إنّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعِيل، وفُعِيل وفُعِيل" (1) فوضعوا (فُعِيل) للثلاثي، و(فُعِيل) للرباعي، و(فُعِيل) للخماسي، كما يوضح ذلك ابن جني بقوله: "فمثال فُعِيل لما كان على ثلاثة أحرف نحو: كَعْب وكُعَيْب وفَرَح وفُرَيْح، ومثال فُعِيل لما كان على أربعة أحرف نحو: جَعْفَر وجُعَيْفَر وجُدُول وجُدَيُول، ومثال فُعِيل لما كان على خمسة أحرف رابعها ألف أو ياء أو ولو زوائد نحو: مِفْتَاح ومُفَيْتِيح وقنديل وقُنْدِيل وعصفور وعَصْفِير" (2).

ويقول المبرد: "زعم المازني عَن الأصمعي أنه قال: قال الخليل بن أحمد: وضعت التصغير على ثلاثة أبنية على فِلَس وِدَرَهَم وِدِينَار، وذلك أن كل تصغير لا يخرج من مثال فُلَيْس ودُرَيْهَم ودُنَيْنِير، فإن كانت في آخره زائدة لم يُعتد بها، وصُغِرَ على أحد هذه الأمثلة، ثم جيء بالزوائد مسلمة بعد الفراغ من هذا التصغير" (3).

(1) سيبويه، أبو بشر، الكتاب، (415/3).

(2) ابن جني، أبو الفتح، اللع في العربية، (291).

(3) المبرد، أبو العباس، المقْتَضَب، (234/2).

الزمخشري إلى هذا بقوله: "وما خالفهن فلعله، وذلك ثلاثة أشياء: محقر أفعال كأجيمال، وما في آخره ألف تأنيث كحبيلي وحميراء، أو ألف ونون مضارعتان كسكيران"⁽³⁾. ولكننا نرى أن فُعَيْلاء وفُعَيْلى لم تخالف ميزان العلماء التصغيري؛ لأن صدرها ثلاثي مصغر على فُعَيْل، والزيادة لحقته كما هي، فليس فيها مخالفة، وقد أشار ابن مالك إلى أن هذه الأشياء لا يعتد بها في التصغير، يقول المرادي:

وألف التأنيث حيث مُدًّا وتاؤه منفصلين غُدًّا
كذا المزيد آخرًا للنسب وعجز المضاف والمركب
وهكذا زيادتنا فُعَلَانَا من بعد أربع كزَغَرَانَا
وقدّر انفصال ما دل على تشبیه أو جمع تصحيح جلا

يعني: أنه لا يعتد في التصغير بهذه الأشياء الثمانية؛ لأنها تعد منفصلة، أي: تنزل منزلة كلمة مستقلة، ومعنى عدم الاعتداد بها أن ما قبلها يصغر غير متمم بها"⁽⁴⁾.

فلذا لا تعد مخالفة لما وضعه الصرفيون من قوالب التصغير الثلاثة، لكن أَفُعَيْال هي التي خرجت عن تلك الصيغ، وننطق مع ما نكره السيرافي في أنه لو ضم (أَفُعَيْال) لصيغ التصغير لشمّلت الباب كله، حيث قال: "ولو ضَمَّ إلى هذا وجهًا رابعًا لكان يشتمل على التصغير كله، وذلك (أَفُعَيْال)، نحو قولنا: (أَجْمَال) و(أَجِيمَال)، و(أَنْعَام)، و(أَنْعَام) وسائر ما كان على (أَفْعَال) من الجمع، وأما (فُعَيْلَان) و(فُعَيْلَاء) و(فُعَيْلى)، وما كان في آخره هاء التأنيث، فصدور هذه الأشياء من الثلاثة التي

يكن بُدُّ من تكرير أحد الأصول، وفي الثلاثي لا تكون زيادة التضعيف في الفاء، فلم يقولوا فُفُعَيْل، بل لا تكون إلا في العين كزُرُق أو في اللام كمَهْدَد وقَزَدَد، فلو قالوا فُفُعَيْل لالتبس بوزن جُعَيْفَر، أعني وزن الرباعي المجرد عن الزيادة، وهم قصدوا وزن الثلاثي كما ذكرنا، فكررُوا العين؛ ليكون الوزن الجامع وزن الثلاثي خاصة، وإن لم يقصدوا الحصر المذكور وزنوا كل مصغر بما يليق به، فقالوا: دُرَيْهَم فُفُعَيْل، وْحُمَيْر فُفُعَيْل، وَمُقَيْل مُفُعَيْل، ونحو ذلك"⁽¹⁾.

ويجب أن يُعلم أن مقصودهم من ذلك لم يكن الاختصار وحده، بل كان للرغبة في تقريب المسائل لطلبة العلم والباحثين كذلك؛ فهو هدفٌ تعليمي، إضافةً إلى الرغبة في الحصر والاختصار؛ ولهذا قال المرادي جامعًا بين المقصدين: "وزن المصغّر بهذه الأوزان اصطلاحٌ خاص بهذا الباب، اعتُبر فيه مجرد اللفظ تقريبًا، وكراهة لتكثير الأبنية، وليس بجارٍ على مُصطلح التصريف، ألا ترى أن وزن أحميد ومُكريم وسفيرج في التصغير فُفُعَيْل، ووزنها التصريفي أَفُعَيْل ومُفُعَيْل وفُفُعَيْل؟"⁽²⁾.

وينبغي الإشارة إلى أن هذه الصيغ الثلاث ليست شاملة لكل صيغ التصغير فقد وردت أَفُعَيْال، مثل تصغير أَجْمَال أَجِيمَال، وكذا تصغير حمراء على حميراء وزن فعيلاء، وتصغير سلمى على سليمي وزن فعيلى، وتصغير سكران على سكيران وزن فعيلان، ويشير

(1) الإستراباذي، الرضوي، مصدر سابق، (15/1).

(2) المرادي، بدر الدين، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (1421/3).

(3) الزمخشري، أبو القاسم، المفصل في علم العربية، (194).

(4) المرادي، بدر الدين، مصدر سابق، (1428/3).

ذكرها، وإنما النقص في (أَفْعِلَال) ⁽¹⁾.

لكن الشاطبي لا يتفق مع السيرافي فيما ذهب إليه ويرى أن (أَفْعِلَال) راجع إلى (فُعَيْعِل) لكن لم يكسر ما بعد ياء التصغير؛ لعل فوات الجمع لو كسر، إذ يقول: "(وكذلك (أَفْعِلَال) هو راجع إلى (فُعَيْعِل) لكنه لم يكسر لعل تذكر بعد إن شاء الله) فليس قول السيرافي فيها بموافق لمذاهب النحويين" ⁽²⁾.

في حين يرى ابن يعيش أن سيبويه لم يذكر الوزن الرابع (أَفْعِلَال) لكونه جمعاً، والتصغير يتنافى مع الجمع، إذ هو تقليل والجمع تكثير، يقول ابن يعيش: "وإنما لم يذكر سيبويه هذا البناء؛ لأنه جمع، والتصغير ليس قعيذاً في الجمع، وذلك من قبل أن المراد من الجمع الدلالة على الكثرة، والتصغير تقليل، فكان بينهما تناف. فلذلك لم يذكره إذ كان الدليل ياباه. والذي حسنه ههنا أنه من أبنية القلة" ⁽³⁾. وإذا أريد تصغير اسم فإنه يضم أوله ويفتح ثانيه وتزداد ياء ساكنة ثالثة، حتى يصير الاسم على مثال فُعَيْل أو فُعَيْعِل أو فُعَيْعِل، فتصغير رَجُل: رَجَيْل، وتصغير، جَعْفَر: جُعَيْفَر، وتصغير مِفْتَاح: مَفَيْتِيح. وإذا كان في الاسم زوائد تخل بصيغ التصغير فإنك تحذفها حتى يصير الاسم على أحد الأمثلة الثلاثة المذكورة، مع ملاحظة أنه ليس كل زيادة تحذف، فبعض الزيادات الطرفية لا تحذف كألف التأنيث المقصورة والممدودة، وتاء التأنيث وزيادة الألف

والنون وياء النسب، فتصغير سَفَرَجَل: سَفَيْرَج على صيغة فُعَيْعِل، وتصغير مُقَدِّم: مُقَيْدِم على صيغة فُعَيْعِل، وتصغير: صَحْرَاء: صَحَيْرَاء على صيغة فُعَيْل.

وبهذا نرى أن الوزن التصغيري قد يتفق مع الوزن الصرفي وقد لا يتفق؛ فمثال ما اتفق فيه الوزن التصغيري مع الوزن الصرفي: تصغير (رجل) على (رَجَيْل) فهي على وزن فُعَيْل تصغيرياً وصرفياً، وتصغير (عثر) ⁽⁴⁾ على (عُثَيْر) على وزن فُعَيْعِل تصغيرياً وصرفياً، وقد يختلفان مثل تصغير (مجلس) على (مُجَيْلِس) على وزن فُعَيْعِل تصغيرياً، ووزن مُفَيْعِل صرفياً، وتصغير (حُمْرَاء) على (حُمَيْرَاء)، هي على وزن فُعَيْل تصغيرياً، ووزن فُعَيْلَاء صرفياً.

وحيثما يعتد الميزان الصرفي بأي حذف أو زيادة في الكلمة فتؤثر الزيادة في الميزان، فإن الميزان التصغيري يتجاهل ثماني زيادات لا يعتد بها كما سبق ذكرها.

ويتفق الميزان التصغيري مع الصرفي في أنه ليس كل الكلمات خاضعة لقانون التصغير، مثلما ذكرنا في باب الميزان الصرفي أنه ليس كل الكلمات قابلة للوزن الصرفي؛ فالتصغير لا يعتد بالمبنيات إلا ما شذ من بعضها كتصغيرهم الذي بالذياء، وتصغير التي باللتيا، كذلك التصغير لا يدخل الفعل، في حين

(1) السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، (165/4-166).

(2) الشاطبي، أبو إسحاق، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، (275/7).

(3) ابن يعيش، أبو البقاء، شرح المفصل، (398/3).

(4) عَثَر - يَوْزَن قَدَم - اسْمٌ مَوْضِعٌ تُنْسَبُ إِلَيْهِ الْأَسْدُ. وهو بناء موجود في الأسماء ذكره سيبويه وغيره.

ابن الأثير، أبو السعادات، النهاية في غريب الحديث والأثر، (183/3).

لكن ألفاظ الميزان التصغيري وألفاظ الميزان العروضي لا يمكن أن تتفق، إذ للميزان التصغيري ثلاث صيغ كما ذكرنا (فُعِيل، فُعِيل، فُعِيل)، ويختص تصغير الترخيم بـ (فُعِيل وفُعِيل) فقط، وهذه الصيغ لا يوجد شبيه لها في التفاعيل العروضية.

وترى بعض الدراسات الحديثة ضرورة الاستغناء عن الوزن التصغيري، وأنه لا حاجة إلى تعدد الموازين، ومن ثمَّ يكتفى بالوزن الصرفي للكلمات سواء كانت مصغرة أو غير مصغرة، كما تقول د. سليمة جبار: "يرى البحث في الوزن التصغيري أن يكون كالوزن التصريفي، ولا يجد مسوغاً للوزن التصغيري، أي أن توزن الكلمات سواء كانت مصغرة أم لم تكن بمقياس واحد"⁽³⁾. ونحن لا نتفق مع الدكتورة فيما ذهبت إليه؛ وذلك لأن الميزان التصغيري وضع للتقريب والاختصار ولم يوضع لتبيين الأصول من الزوائد، فإذا وزنت الأسماء المصغرة بالميزان التصريفي ستكون لدينا أوزان كثيرة جداً منها أفِعل ومُفِعل وفُعِيل وفُعِيل وفُعِيل وفُعِيل.. إلخ مما ينافي الاختصار، لكن في الميزان الصرفي نحن بحاجة لكثرة الأوزان هذه؛ لأنَّ الميزان الصرفي وُضع لاستقراء كل أبنية العربية، وبيان الأصلي من الزائد في الكلمة، وصيغ الميزان التصغيري شملت كل الأسماء الثلاثية والرباعية والخماسية، وضبطت الحركات والسكنات، وهو ما يَسَعى إليه الميزان وليس

أن الفعل يوزن صرفياً، وكذلك فإن التصغير لا يجوز في المعظم شرعاً، يقول ناظر الجيش: "ثم ذكر شروط الاسم الذي يراد تصغيره، بأنه لا بد أن يكون المصغر اسماً، فلا تصغير للأفعال والحروف؛ لأن التصغير وصف في المعنى، والفعل والحرف لا يوصفان، ولا بد أن يكون المصغر غير متوغل في شبه الحرف، فلا تصغير للمضمرات ولا الموصولات نحو: من وكيف ومتى وأين، إلا ما شذ منها، وأن يكون خالياً من صيغ التصغير نحو: كُمِيت وكُغِيت...، وكذا مثل شبه صيغة التصغير كقليل؛ لأن معنى التصغير فيه، وأن يكون قابلاً للتصغير بأن لا ينافيه، فلا يصغر مثل كبير وجسيم، وكذلك أسماء الله وأنبيائه وملأئكته، ولا جمع الكثرة، ولا أسماء الشهور كالمحرم والأسبوع كالسبت والأحد، ولا الأسماء العاملة عمل الفعل، وكذلك حسب، وأحد، وكل، وبعض، وأي، وغير ذلك مما ينافي معنى التصغير"⁽¹⁾.

ومن اللافت للانتباه أنَّ الميزان التصغيري يتشابه مع الميزان العروضي في كونهما ينظران للمتحرك والساكن ولا يراعيان الأصلي من الزائد، في حين أن الميزان الصرفي يراعي نوع الحرف أزائد أو أصلي؟ يقول ناظر الجيش: "وينظر فيه مجرد الهيئة اللفظية من حيث الحركات والسكنات وعدد الحروف، بقطع النظر عن الأصلية والزيادة، وهذا اصطلاح خاص بهذا الباب فلا تغيير فيه"⁽²⁾.

(3) جبار، سليمة، الوزنان التصريفي والتصغيري في اللغة العربية رؤية في تيسير الصرف العربي، (77).

(1) ناظر الجيش، مصدر سابق (4860-4859/10).

(2) ناظر الجيش، مصدر سابق (4860/10).

تبيينَ الزائد من الأصلي في الاسم المُصَغَّر.

نظرات فيما سبق:

1- مادة الميزان الصرفي مكونة من ثلاثة أحرف هي: (ف، ع، ل) وكذلك الميزان التصغيري فأوزانه الأصول ثلاثة (فُعِيل، فُعِيل، فُعِيل)، وحروف صيغه الثلاث كما مر مكونة من أحرف الميزان الصرفي مع زيادة (الياء) عليها، بينما تتألف تعجيلات الميزان العروضي من عشرة أحرف مجموعة في (لمعت سيوفنا)، ونلاحظ أن حروف مادة الميزان الصرفي وكذا صيغ الميزان التصغيري ضمن هذه الأحرف العشرة.

2- للميزان التصغيري ثلاث صيغ لقلته في الكلام؛ ولأن أبرز معانيه القلة، ولأنهم قصدوا الاختصار أيضًا بحصر جميع أوزان التصغير فيما يشترك فيه بحسب الحركات والسكنات لا بسبب زيادة الحروف وأصالتها⁽¹⁾، وحين سئل الخليل لم بنيت المصغر على هذه الأمثلة؟ فقال: وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار.⁽²⁾ وللعروضي عشر تعجيلات، وأما الصرفي فكثيرة جدًا، فأوزان المزيد فقط تبلغ ثلاثمائة وثمانية على ما نقله سيوييه بخلاف ما استدركه بعضهم، فضلًا عن المجرد⁽³⁾.

3- الميزان التصغيري يتناول الأسماء وبشروط أيضًا، بينما الصرفي يتسع قليلًا ليشمل الأسماء المتمكنة والأفعال، على حين نجد العروضي لا يفرق بين أنواع الكلمة الثلاثة.

4- الميزان التصغيري يعتد ببعض المحذوفات وبالأخص في الثلاثي الذي حذف أحد أصوله⁽⁴⁾، بينما الصرفي يعتد بها كلها، وأما العروضي فيقتصر على المنطوق منها، ولو نظرنا إلى المزيادات الطرفية لوجدنا أن الميزان التصغيري لا يعتد بثمان منها، على حين نجد العروضي يتعامل مع الحروف على السواء شريطة أن تكون منطوقة، بينما يتأثر الميزان الصرفي بالحروف المزيدة.

5- الميزان الصرفي يُعنى بالحروف المبدلة، وكذا الميزان التصغيري، وأما العروضي فلا.

6- الميزان الصرفي والتصغيري كلاهما ينضويان تحت علم الصرف، الذي يختص بالكلمة المفردة شعرًا أو نثرًا، وأما العروضي فيتبع علم العروض الذي ينصب اهتمامه على الشعر فقط.

7- نلاحظ تشابهًا بين الموازين الثلاثة في اختصاص كل صيغة بنوع، فصيغ الميزان التصغيري الثلاث مختصة بأحد أصول الأسماء الثلاثة ف(فُعِيل) للثلاثي، و(فُعِيل) للرباعي، و(فُعِيل) للخماسي، وصيغ الميزان الصرفي أيضًا موضوعة للثلاثي مجرد ومزيده وللرباعي مجرد ومزيده وللخماسي مجرد ومزيده، ونجد صيغ الميزان العروضي وضعت لكل بحر صيغًا معينة من البحور الستة عشر، مع تشابه البحور في بعض الصيغ كدخول فعولن في الطويل وفي المتقارب، ودخول مفاعيلن في الهزج والمضارع.

8- يشترك الميزانان العروضي والتصغيري في أن

(1) الإسترابادي، مصدر سابق، (14/1).

(2) المرادي، بدر الدين، مصدر سابق، (1421/3).

(3) الحماوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، (109).

(4) الخطيب، عبد اللطيف، مصدر سابق، (951/2).

البحث، وإنما ينظر هذا في كتب اللغة المعنية بها، ولكن أردت استعراض طريقة الموازن عند علماء اللغة من أجل الوصول لنظرة متكاملة للموازن عندهم، وهل تتعارض أو تتكامل؟ وهل نحن بحاجة إلى موازن جديدة أو لا؟

والذي يتضح لي أننا لا نحتاج إلى إضافة موازن جديدة؛ فالميزان الصرفي شمل كل أبنية العربية، وأما الميزان التصغيري فقد رأينا موافقةً للسيرافي إضافة وزن أفعال، وأما العروضي فهو علم قام أولاً على استقراء بحور الشعر العربي ولا يحتاج إلى إضافة أوزان جديدة، حتى لا يُخرجه هذا عن إطار شعر العرب، وإليك ما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات:

نتائج البحث:

استعرض البحث الميزان الصرفي والعروضي والتصغيري، وتوصل إلى نتائج عدة؛ منها:

1- وضع الميزان الصرفي من أجل تبين ما في الكلمة من حروف أصلية أو زائدة، أو حذف، وقد نجح في هذا، لكن تكتنفه بعض الصعوبات؛ لأن الكثير من الدارسين لا يعلمون ما جرى في الكلمة من إعلال وإبدال فيلتبس عليهم الأصلي بالزائد، ورأينا أن الجرجاني أجاز أن يقال في وزن قال: فال، وهي تحل مشكلة كبيرة لدى الدارسين، لكنها تُنافي الغرض من الميزان؛ إذ بهذا لا يُعرف هل الألف منقلبة عن أصل أو زائدة؟ ولذا نرى أنَّ الميزان المشتهر عند جمهور البصريين يؤدي الغرض منه.

واضعهما هو الخليل بن أحمد، بينما اختلف في واضع الميزان الصرفي بناء على اختلافهم في واضع علم الصرف.

9- يظهر بجلاء في ضوء صيغ الموازن الثلاثة بأن المراد بها الحصر والاختصار والتقريب.

10- اتفاق الميزانين العروضي والتصغيري في عنايتهما بالحركات والسكنات وعدد الحروف، بينما يهتم الميزان الصرفي أكثر بمعرفة الحروف الأصلية والزائدة، وإن كانت الحركات والسكنات ضمن مجال اهتمامه.

11- لا يخرج عن الميزان الصرفي والعروضي ما كان داخلاً في نطاقهما، على حين نشاهد الميزان التصغيري قد أضيف له صيغة رابعة عند بعض العلماء هي: (أفْعِلْ)؛ لكي يحيط بما يندرج في إطاره.

12- قد يتفق الميزان الصرفي والتصغيري في وزن بعض الكلمات وقد يختلفان وهو الأكثر، بينما ينفرد الميزان العروضي عنهما، وهذا يشي بأن هذه الموازن وإن اتفقت في بعض المواضع إلا أن لكل واحد منها طريقته وغايته، وعلى هذا فهي متكاملة من جانب متعارضة من آخر تعارضاً يؤدي إلى أن تكون متوازية غير متداخلة.

الخاتمة

استعرضتُ في هذا البحث الموازن عند علماء اللغة، وعرضت لطريقة الميزان عند الصرفيين، وعند العروضيين، وفي باب التصغير، ولم أتطرق لتفصيلات تلك الأبواب؛ إذ ليس هذا غرضي من

بسبب حروف الزيادة، في حين لا تلتقي صيغة الميزان التصغيري مع الميزان العروضي أبدًا.

6- هناك أمور يجب أخذها في الاعتبار عند الوزن الصرفي وأمر لا يُعتدُّ بها؛ فمما يؤخذ في الاعتبار، القلب المكاني والحذف والتضعيف، ولا يعتد بالإعلال والإبدال والإدغام، بينما لا يهتم الميزان التصغيري بالحذف إلا في الثلاثي، وأما الميزان العروضي فلا يعتني بالإبدال ولا الإدغام ولا الحذف ولا الزيادة.

توصيات البحث:

1- ما زال الميزان الصرفي تكتفه صعوبات كثيرة لارتباطه بأبواب صرفية أخرى كالإعلال وحروف الزيادة، ولا يتقن الميزان الصرفي إلا من كان ملماً بالأبواب الأخرى، ويحتاج هذا الباب إلى مزيد من الدراسات من أجل فك الارتباط وتيسير فهمه على الدارسين.

2- يحتاج البحث لدراسات بينية بين علمي العروض والصرف من أجل توضيح العلاقة بينهما في الميزان مثلاً، وفي الحروف المحذوفة والمدغمة.

3- بعض الآراء في الميزان الصرفي شاذة وتزيد من صعوبة فهم الباب؛ لذا يُوصى بالاعتصار على المشهور من مذاهب الصرفيين، وجعل تلك الآراء المخالفة خاصة للمتخصصين وراغب التوسع.

4- الاهتمام بتدريس الموازين الثلاثة الصرفي والعروضي والتصغيري خلال مراحل التعليم المختلفة بما يناسب كل مرحلة.

2- سعى الميزان العروضي إلى ضبط إيقاع الشعر وموسيقاه، وقد نجح في هذا تماماً بتعامله مع الحركات والسكنات وما تألف منها من تفاعيل، وفرعياتها، لكن تواجه دارس العروض مشكلة كثرة الزحافات والعلل وتغير صُور البحر.

3- الميزان التصغيري وُضع لاختصار كل صور التصغير في ثلاثة أشكال تشمل الثلاثي والرباعي والخماسي، سوى ما شذَّ، ونتفق مع السيرافي في أنه لو أُضيف لصيغ التصغير (أفيعال) لكان شاملاً لكل الصيغ التصغيرية.

4- لا يمكن أن يوجد تعارض بين الموازين الثلاثة، وإن وجد فهو تعارض مؤد إلى تكاملها في صورة متوازية، وذلك لأن كل ميزان وضع من أجل تحقيق غرض معين خاص به، فلن نقيس الشعر بميزان الصرف، ولن نزن الكلمة بميزان العروض، وما دام كل ميزان حقق الغرض المراد منه فهي -إذن- متكاملة متوازية تسير جنباً إلى جنب، وكل منها يخدم غرضاً معيناً لا يصح أحدها مكان الآخر.

5- يتكامل الميزان العروضي مع الميزان الصرفي ويحتاج كل منهما إلى الآخر؛ نظراً إلى أنَّ قانون الشعر يرفض صيغاً معينة ويستلزم صيغاً أخرى، كما أنَّهما قد يلتقيان في بعض الألفاظ وقد يختلفان، كما هو الحال بين الميزان الصرفي والميزان التصغيري؛ فيلتقي الميزان الصرفي والميزان التصغيري في بعض الألفاظ مثل تصغير الثلاثي: رَجِيل وأَسِيد وَحْجِير، على فُعِيل صرفياً وتصغيرياً، ويختلفان في كثير

التصغير على أنها أربع صيغ لا ثلاث.

فهرس المصادر والمراجع

* ابن الأثير، أبو السعادات، 1399هـ/ 1979م.
النهاية في غريب الحديث والأثر، تح طاهر أحمد
الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية
- بيروت، د.ط.

* ابن جني، أبو الفتح. 1439هـ/ 2018م.
الخصائص، تح محمد علي النجار، الهيئة
المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط6.

* ابن جني، أبو الفتح. 1373هـ/ 1954م. المنصف
شرح كتاب التصريف، تح إبراهيم مصطفى وآخر،
دار إحياء التراث القديم، القاهرة، ط1.

* ابن جني، أبو الفتح. 1407هـ/ 1987م. كتاب
العروض، تح د. أحمد الهيب، دار القلم، الكويت
ط1.

* ابن جني، أبو الفتح. 1976م. اللمع في العربية،
تح د. حسين شرف، عالم الكتب، القاهرة، ط1.

* ابن دريد، أبو بكر. 1407هـ/ 1987م. جمهرة اللغة،
تح رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1.

* ابن السراج، أبو بكر. 1417هـ/ 1996م.
الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي،
مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3.

* ابن عصفور، أبو الحسن. 1414هـ/ 1994م.
المتع الكبير في التصريف، تح د. فخر الدين
قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط8.

* ابن عقيل، بهاء الدين. 1400هـ/ 1980م.

5- تدرج أغلب كتب النحاة التصغير ضمن نطاق
دراساتها، ويرى الباحث أن ينفصل باب التصغير عن
علم النحو وينضم لعلم الصرف فهو له أقرب وبه
أشبه، فالكتب القديمة التي فصلت الصرف عن
النحو لم يذكر فيها باب التصغير، فلم يفعل هذا
المازني في كتابه، ولا ابن جني ولا ابن عصفور ولا
ابن مالك في إيجاز التعريف، وإن كان ذكره في
مؤلفاته التي تجمع النحو والصرف في مؤلف واحد،
غير أن ابن الحاجب ذكر التصغير في الشافية،
وهو ما نوصي بالسير على منواله.

6- نوصي بأن يشتمل درس الميزان على الآراء
الأخرى غير المشهورة، كراي الإمام عبد القاهر في
الميزان؛ فهو يحقق هذا الغرض ويزن الشكل الحالي
لللمعة، ويكون هذا متوازياً مع الميزان الأصلي عند
الجمهور؛ فبهما معاً يفهم الدارس الميزان الصرفي؛
لأن الميزان الصرفي لم يوضع لأجل تصوير الكلمة
الحالية بصورة الميزان؛ فهذا يختلف كثيراً حين
يحدث إبدال وإعلال، وإنما وضع من أجل تبين
الأصلي والزائد والمقلوب مكانه من الحروف، ولعل
هذا مما يحدث مشكلة والتباساً لدى الدارسين في فهم
الميزان.

7- دأبت كتب الصرف على الاختصار على ذكر
الصيغ الثلاث التي وضعها الخليل للميزان
التصغيري، وتجاهلت قول السيرافي في إضافة
(أُفْعِلَال)، ويرى الباحث أنَّ رأي السيرافي وجيه
ويسهل الدرس ويحل إشكالية مهمة، وأن تدرس صيغ

- المساعد على تسهيل الفوائد، تح د. محمد كامل
بركات، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة،
ط1.
- * ابن مالك، محمد. 1422هـ/2002م. إيجاز
التعريف في علم التصريف، تح محمد المهدي
سالم، عمادة البحث العلمي، المدينة المنورة،
السعودية، ط1.
- * ابن يعيش، أبو البقاء. 1422هـ/2001م. شرح
المفصل، تح إميل يعقوب، دار الكتب العلمية،
بيروت، لبنان، ط1.
- * ابن يعيش، أبو البقاء. 1438هـ/2017م. شرح
الملوكي في التصريف، تح أ.د. محمد
المحرصاوي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة،
ط1.
- * الأزهرى، خالد. 1418هـ/1997م. التصريح
بمضمون التوضيح، تح د. عبد الفتاح بحيري،
الزهاء للإعلام العربي ط1.
- * الإستراباذي، الرضي. 1395هـ/1975م. شرح
شافية ابن الحاجب، تح محمد الحسن وآخرين،
دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- * الإسنوي، جمال الدين. 1410هـ/1989م. نهاية
الراغب في شرح عروض ابن الحاجب، تح د.
شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، ط1.
- * الأندلسي، أبو حيان. 1418هـ/1998م. ارتشاف
الضرب من لسان العرب، تح د. رجب عثمان،
مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي،
القاهرة، ط1.
- * التبريزي، الخطيب. 1415هـ/1994م. الكافي في
العروض والقوافي، تح الحساني عبد الله، مكتبة
الخانجي، القاهرة، ط3.
- * الثمانيني، عمر. 1419هـ-1999م. شرح
التصريف، تح د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد،
الرياض، ط1.
- * جبار، سليمة. 1434هـ/2013م. الوزان التصريفي
والتصغيري في اللغة العربية رؤية في تيسير
الصرف العربي، مجلة آداب ذي قار، العدد العاشر.
- * الجرجاني، عبد القاهر. 1428هـ/2007م.
المقصد في شرح التكملة، تح د. أحمد الدويش،
عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام، الرياض،
ط1.
- * الجوهري، أبو نصر. 1407هـ/1987م. الصحاح
تاج اللغة وصحاح العربية، تح أحمد عطار، ط4.
- * الحديثي، خديجة. 1385هـ/1965م. أبنية الصرف
في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط1،
- * حسان، تمام. 1421هـ/2001م. اللغة العربية
معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء.
- * الحملاوي، أحمد. 1957م. شذا العرف في فن
الصرف، دار الكبار، الرياض، ط12.
- * الخطيب، عبد اللطيف. 1424هـ/2003م. المستقصى
في علم التصريف، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1.
- * رزق، نادية. 1437هـ/2016م. الميزان الصرفي وأثره
في تطور اللغة العربية ونموها دراسة استقرائية تحليلية،

* العكبري، أبو البقاء. 1416هـ/1995م. الباب في علل البناء والإعراب، تح د. عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط 1.

* عبد التواب، رمضان. 1420هـ/1999م. فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 6.

* العنّابي، أبو العباس. 1436هـ/2015م. نزهة الأبصار في أوزان الأشعار، تح حسام الدين مصطفى، منشورات شبكة الألوكة:

<https://www.alukah.net/library/0/90696/>

* عبد الدايم، أحمد. 2011م. الميزان الصرفي نظرة جديدة. تاريخ الإضافة: 2011/8/21م. نشر بموقع:

https://www.alukah.net/literature_language/0/34095/

* المبرد، أبو العباس. المقتضب. 1415هـ/1994م. تح عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط 3.

* المحلي، محمد. 1411هـ/1991م. شفاء الغليل في علم الخليل، تح د. شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، ط 1.

* المرادي، بدر الدين. 1422هـ/2001م. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح أ.د. عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1.

* مصطفى، محمود. 1426هـ/2005م. أهدى سبيل إلى علمي الخليل العروض والقافية، تح عمر الطباع، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان.

مذكرة تخرج للحصول على شهادة ماستر في اللغة والأدب، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر.

* الزمخشري، أبو القاسم. 1410هـ/1989م. القسطاس في علم العروض، تح د. فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ط 2.

* الزمخشري، أبو القاسم. 1425هـ/2004م. المفصل في علم العربية، تح د. فخر قدارة، دار عمار، الأردن، ط 1.

* الزنجاني، عبد الوهاب. 1411هـ/1991م. كتاب معيار النظار في علوم الأشعار، تح د. محمد الخفاجي، دار المعارف، القاهرة، ط 1.

* السخاوي، علي. 1441هـ/2020م. إذهاب العروض بإذهاب الغموض، تح حسام الدين مصطفى، معهد المخطوطات العربية. ط 1.

* سيوييه، أبو بشر. 1408هـ/1988م. الكتاب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3.

* السيرافي، أبو سعيد. 1429هـ/2008م. شرح كتاب سيوييه، تح أحمد مهدي وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1.

* السيوطي، جلال الدين. 1418هـ-1998م. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1.

* الشاطبي، أبو إسحاق. 1428هـ/2007م. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح أ.د. محمد البنا وآخرين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ط 1.

* ناظر الجيش، محمد. 1428هـ. شرح التسهيل
المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»،
دراسة وتح. أ. د علي فاخر وآخرين، دار السلام،
القاهرة، ط1.

Integration or Contradiction in Scales of Arabic Language.

Dr. Obaid bin Ahmed bin Obaid Al-Maliki
Assistant Professor of Grammar
Al-Baha University
Arabic language Department
Art and Human Science Faculty

Abstract. the research consists of introduction and three bodies: phonic Scale, metrical Scale, and diminutive Scale.

The researcher endeavored to review the Arabic scales and answer the main question; is relation between phonic, metrical and diminutive scales Integral or contradictory?

The researcher used the descriptive and analytical method, and reached to that: in spite of Contradiction it was found in some cases because of the differences in three fields ,particularly in their subjects and purposes, the scales are Integral In the most of its procedures.

Key words: Scale- Arabic- Phonetic- Meter- Diminutive- Integration- Contradiction.